الأمم المتحدة S/2009/553

مجلس الأمن

Distr.: General
20 October 2009
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن طلب نيبال المساعدة من الأمم المتحدة في دعم عملية السلام

أولا – مقدمة

١ – يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٧٩ (٢٠٠٩)، الذي قام المجلس بمقتضاه، عقب الطلب المقدم من حكومة نيبال، والتوصية الصادرة من الأمين العام، بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال حتى ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. لقد أنشئت البعثة في عام ٢٠٠٧ بوصفها بعثة سياسية خاصة، تشمل ولايتها رصد إدارة شؤون الأسلحة والأفراد المسلحين التابعين للحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) والجيش النيبالي. وعقب اندماج الحزب الشيوعي النيبالي مع الحزب الشيوعي النيبالي– مركز الوحدة (ماسال) في ١٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩، أعيدت تسمية الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) فأصبح اسمه الحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي.

٢ – ويستعرض التقرير التقدم المحرز في عملية السلام وتنفيذ ولاية البعثة منذ تقريري الذي قدمته إلى المجلس في ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩ (S/2009/351).

ثانيا – التقدم المحرز في عملية السلام

٣ – إن حالة الجمود التي تمر بها الأحزاب السياسية، والتي عطلت التقدم في عملية السلام، لا تزال من دون حل على الرغم من الجهود المتجددة التي يجري اتخاذها للخروج من هذه الحالة، وإعطاء دفعة جديدة لبعض جوانب عملية السلام. وقد اِستأنفت اللجنة الخاصة المكلفة بالإشراف على أفراد الجيش الماوي ودمجهم وتأهيلهم عملها في أيلول/سبتمبر، وجددت ولاية لجنتها التقنية. وبدأت مجددا ، وبصفة رسمية، في ١١ تشرين الأول/أكتوبر عملية تسريح أفراد الجيش الماوي غير المستوفين لشروط الالتحاق بالجيش وإعادة تأهيلهم،

291009 291009 09-57483 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

بمن فيهم أولئك الذين تبين خلال عملية التحقق التي جرت عام ٢٠٠٧ بأنهم قُصَّر، وذلك بعد فترة تأخير أخرى مدتها ثلاثة أشهر. وأحرزت الجمعية التأسيسية تقدما بطيئا في صياغة الدستور الجديد. وتسود خلافات عميقة وانعدام ثقة بين الحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي المعارض وبين الحزبين الرئيسيين في الائتلاف الحاكم، وهما الحزب الشيوعي النيبالي – الماركسي اللينيني الموحد وحزب المؤتمر النيبالي، حول الظروف التي أدت إلى استقالة الحكومة التي يقودها الماويون في أيار/مايو، وعلى وجه الخصوص قيام رئيس الجمهورية، رام باران يادافا، بإلغاء عزل الفريق أول، روكمانجود كاتاوال، رئيس أركان الجيش، من قبل مجلس الوزراء الذي تقوده أقلية ماوية. ولا تزال قضيتان لدى قضايا المحكمة العليا بشأن دستورية تلك الإجراءات معلقتين.

٤ - وقد ظل الحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي، منذ دخوله حيز المعارضة في أيار/مايو ٢٠٠٩، يعوق أعمال الهيئة التشريعية – البرلمان، طوال هذه الفترة، عدا شهر واحد، إذ ظل يدعو إلى ''السيادة المدنية'' على الجيش النيبالي وإلى معالجة الإجراءات التي اتخذها رئيس الجمهورية. ونتيجة لذلك، لا يزال يتعين النظر في ميزانية السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ من قبل مجلس النواب. ونظم الحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي أيضا احتجاجات عمت أنحاء البلاد، واشتدت في أوائل أيلول/سبتمبر، مع وقوع بعض حوادث رمي الحجارة وحدوث مواجهات بين المتظاهرين وقوات الأمن. ونظم الماويون تظاهرات حول بعض الفعاليات العامة التي يحضرها رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ومجلس الوزراء.

٥ - وقد ظل الحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي يؤكد باستمرار أن قائد جيش نيبال لم يمتثل لتعليمات حكومة منتخبة، ويشكك الحزب في دستورية سلطة رئيس الجمهورية فيما يتعلق بجيش نيبال. ومن ناحية أخرى، أشار حزب المؤتمر النيبالي إلى أن إعادة قائد الجيش إلى منصبه من قبل رئيس الجمهورية لا ينبغي أن تلقى نظرة سلبية نظرا إلى أن القرار اتُخذ بناء على طلب من ١٨ حزبا سياسيا. وفي أواخر أيلول/سبتمبر، تكثفت المناقشات بين جيريجا براساد كويرالا، رئيس حزب المؤتمر النيبالي، وبوشبا كمال داهال ''براشاندا''، رئيس الحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي، وجهالا ناث خانال، رئيس الحزب الشيوعي النيبالي – الماركسي اللينيني الموحد، بشأن التوصل إلى قرار مشترك يتم طرحه في الهيئة التشريعية – البرلمان لتوضيح الصلاحيات التنفيذية لرئيس مجلس الوزراء ورئيس الجمهورية. وعقب ذلك، في ٣ تشرين الأول/أكتوبر، قام حزب المؤتمر النيبالي والحزب الشيوعي النيبالي – الماركسي اللينيني الموحد، بإشراك الحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي في مشروع اقتراحهما، وشكلت الأحزاب الثلاثة فرقة عمل غير رسمية للعمل على التوصل إلى توافق في الآراء. ولكن استمرار الخلافات بين الأحزاب الرئيسية،

وداخل تلك الأحزاب، أدى إلى إعاقة الجهود الرامية للتغلب على المأزق السياسي. وهدد الحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي بأنه سيطرح اقتراحا بحجب الثقة ضد الحكومة التي يقودها الحزب الشيوعي النيبالي – الماركسي اللينيني الموحد وسيستأنف احتجاجاته في الأسبوع الثالث من تشرين الأول/أكتوبر إذا لم يستجب لمطالبه.

٦ - وتكلم قادة حزب المؤتمر النيبالي والحزب الشيوعي النيبالي – الماركسي اللينيني الموحد بايجابية عن تشكيل آلية سياسية مقترحة رفيعة المستوى لتكون بمثابة منتدى مخصص للحوار المتعدد الأطراف حول قضايا عملية السلام، في حين ذكر زعماء الحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي بأن مشاركتهم في هذه الآلية ستعتمد على حل قضية ''السيادة المدنية''.

٧ - وثار أيضا خلاف بشأن رفض نائب رئيس الجمهورية الامتثال لتوجيه صادرٍ من المحكمة العليا في ٢٣ تموز/يوليه يأمره بإعادة تأدية القَسَم باللغة النيبالية. وقامت الأحزاب الماديشية الثلاثة في الائتلاف الحاكم، وهي منتدى حقوق الشعب الماديشى – الديمقراطي، وحزب تاراي الماديشي الديمقراطي، وحزب سادباوانا، بالإضافة إلى حزب منتدى حقوق الشعب الماديشي المُعارِض، وغيرها من الجماعات، بتنظيم احتجاجات في تاراي ضد قرار المحكمة العليا ودعما لنائب الرئيس الذي أدى القسم في تموز/يوليه ٢٠٠٨ باللغة الهندية، التي يتحدث بها الماديشيون على نطاق واسع. ودعا شركاء الائتلاف الثلاثة إلى إدخال تعديل في الدستور المؤقت يسمح لرئيس الجمهورية ولنائب الرئيس بأداء القسم بلغات أخرى غير النيبالية، ولكن لا يمكن متابعة هذا الأمر بينما لا تزال احتجاجات الماويين تعوق عمل الهيئة التشريعية – البرلمان. وهددت الأحزاب الماديشية بتكثيف الاحتجاجات بشأن هذه المسألة.

٨ - ويبدو أن الحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي يُعِّد للقيام باحتجاجات جديدة وذلك بتشكيل جبهة ثورية متحدة مكونة من ١٤٤ عضوا لتقوم بقيادة 'حركة شعبية وطنية مشتركة' للضغط من أجل ''السيادة المدنية''، وللإعداد لإنشاء حكومة وحدة وطنية بقيادة الحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي. ويتناول بيان الحركة المكون من ٤٥ نقطة نطاقا واسعا من المسائل كالإصلاح الاجتماعي والاقتصادي، وإعادة هيكلة الدولة، والمسائل المتصلة بعملية السلام بما في ذلك دمج الجيشين، والإدماج الاجتماعي للفئات المهمشة تقليديا.

٩ - وقد أعطيت، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إشارات متناقضة حول ما إذا كانت الحكومة عازمة على المضي قدما في تنفيذ جولة جديدة من التجنيد في الجيش النيبالي

واستئناف استيراد المعدات العسكرية الفتاكة، بناء على طلب الجيش. وفي تقييم البعثة، فإن كل خطوة من هاتين الخطوتين من شأنها أن تشكل انتهاكا لشروط اتفاق السلام الشامل والاتفاق المتعلق برصد إدارة الأسلحة والجيشين. وواصلت البعثة نقل هذا الموقف، باستمرار، إلى الحكومة والجمهور. ودعت وزيرة الدفاع بانداري إلى مراجعة اتفاق السلام الشامل مدعية بأن القيود التي يفرضها على التجنيد، وشراء الأسلحة والتدريب أضرت بفعالية أداء الجيش النيبالي. وقد احتج الحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي بشدة على بيانها.

١٠ – وفي لقائي مع رئيس الوزراء، مادهاف كومار نيبال، في شرم الشيخ، في تموز/يوليه، نقلت له شعور المجتمع الدولي بالإحباط إزاء عدم إحراز تقدم في عملية السلام، وشددتُ على الحاجة إلى بذل جهود، في إطار زمني محدد، لحل العقبات التي تعرقل عملية السلام. وقد دأب ممثلي في نيبال وغيره من كبار المسؤولين باستمرار على تشجيع التوافق والحوار بين الأطراف، والتوصية بإقامة آلية للحوار تتسم بقدر أكبر من الرسمية من أجل تبسيط عملية التفاوض وإيجاد حلول خلاقة للخروج من الجمود الحالي. وفي نفس الوقت، شدد ممثلي أيضا على الحاجة إلى تَجَنُّب التصريحات أو الأعمال الاستفزازية من أجل الحفاظ على مناخ إيجابي للحوار.

ألف – صياغة الدستور

١١ – واجهت الجمعية التأسيسية فترات تأخير متكررة في صياغة الدستور الجديد. ففي أعقاب استقالة السيد نيبال من منصبه رئيسا للجنة الدستورية، نظرا لتعيينه رئيسا للوزراء، أصبحت وظيفة رئيس اللجنة الدستورية شاغرة لمدة ثلاثة أشهر. وقد فشلت الجهود الرامية إلى التوصل إلى توافق في الآراء بين الائتلاف الحاكم و الحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي بشأن الرئيس الجديد للجنة الدستورية، وانُتخب لهذا المنصب السيد نيلامبر أشاريا، المرشح من قبل حزب المؤتمر النيبالي. وتتحمل اللجنة المسؤولية الأساسية داخل الجمعية التأسيسية عن ضمان إصدار دستور جديد في موعد أقصاه ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠. وقد قامت اللجنة بتنقيح الجدول الزمني للمرة السادسة، وأعطت الجمعية التأسيسية مهلة حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر لاستكمال المناقشات حول الورقات المفاهيمية الخمس المتبقية. وبعد ذلك، وعقب مناقشة عامة، وتشاور عام لمدة شهر من الزمن، ستقوم اللجنة الدستورية بإعداد المسودة النهائية. لقد أدت حالات التأخير إلى تزايد التكهنات والقلق لدى الجمهور من أنه لن يتم التقيد بالموعد النهائي المحدد لإصدار الدستور الجديد في أيار/مايو ٢٠١٠.

١٢ – وتواجه الجمعية التأسيسية عدة تحديات في إنجاز عملها؛ أهمها الخلافات الجوهرية بين الأحزاب السياسية الرئيسية حول المسائل الأساسية بما في ذلك شكل الهيكل الاتحادي

الجديد ونظام الحكم في البلد. وقدم العديد من الأطراف مقترحات بشأن هذه المسائل، وهي مقترحات لا يزال يتعين مناقشتها بموضوعية، في حين أن الورقات المفاهيمية الخمس المتبقية الخاصة باللجان المواضيعية، التي سبق أن ناقشتها الجمعية التأسيسية بالفعل، تشتمل على مذكرات تتضمن اختلافات في الرأي. وقد دعا كلٌ من رئيس الجمعية التأسيسية، سوباس نيمبانج، ورئيس اللجنة الدستورية، اتشاريا، الأطراف مؤخرا إلى بناء الثقة والدخول في حوار يهدف إلى حل المسائل الرئيسية المعلقة بتوافق الآراء من أجل الوفاء بالموعد النهائي.

باء – إدماج أفراد الجيش الماوي وإعادة تأهيلهم

١٣ – بعد أشهر من النقاش حول تشكيل اللجنة الخاصة المنشأة للإشراف على أفراد الجيش الماوي وإدماجهم وإعادة تأهيلهم، أُعيد تنشيطها واجتمعت في ١ أيلول/سبتمبر، وحددت إطارا زمنيا مدته ستة أشهر للانتهاء من عملها. ويرأس اللجنة الآن رئيس الوزراء، وتضم عضوين من كل من الحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي، وحزب المؤتمر النيبالي، والحزب الشيوعي النيبالي – الماركسي اللينيني الموحد، وعضوا واحداً من كلٍ من حزب منتدى حقوق الشعب الماديشي، وحزب منتدى حقوق الشعب الماديشي – الديمقراطي، وحزب تاراي الماديشي الديمقراطي. وقد صدرت تعليمات إلى اللجنة الفنية، التي مُددت ولايتها لفترة ثلاثة أشهر، بإعطاء الأولوية للمقترحات المتعلقة بسلطة اللجنة الخاصة الإشرافية على الجيش الماوي، واقترحت اللجنة آلية للإشراف فضلا عن مدونة لقواعد السلوك لأفراد الجيش الماوي.

١٤ – واستأنفت اللجنة الفنية تقييمها لمواقع تجميع الجيش الماوي، ومن المقرر أن يكتمل التقييم بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر. وأتاحت هذه الزيارات لأعضاء اللجنة الفنية الاتصال المباشر مع قادة الجيش الماوي والحصول على رأي تقييمي منهم بشأن المسائل التي تقع ضمن اختصاص اللجنة، وكانت مفيدة من حيث كونها تدابير لبناء الثقة. وتشاورت اللجنة أيضا مع الجيش النيبالي، والجيش الماوي، وقوات الشرطة المسلحة، وشرطة نيبال، وإدارة التحقيقات الوطنية، ومنظمات المجتمع المدني.

١٥ – وفي ٩ أيلول/سبتمبر ، تقلد الفريق شهاتارا مان سينغ غورونغ منصب رئيس أركان الجيش، عقب تقاعد الفريق أول كاتاوال. وقد أعرب عن رأيه بأن الإدماج مسألة سياسية محض، وأن الجيش النيبالي سيمتثل لقرارات اللجنة الخاصة في هذا الصدد.

جيم – تسريح أفراد الجيش الماوي الذين لا يستوفون شروط الالتحاق بالجيش

١٦ – أعلنت وزارة السلام والتعمير يوم ١٦ تموز/يوليه بأن عملية تسريح وإعادة تأهيل ٤٠٠٨ من أفراد الجيش الماوي، الذين تبين من عملية التحقق بأنهم لا يستوفون شروط الالتحاق بالجيش، ستبدأ في اليوم التالي. وفي ١٧ تموز/يوليه، بدأ تنفيذ العملية رسميا بزيارة إلى أحد مواقع تجميع الجيش الماوي في مقاطعة ناوالباراسى قام بها مسؤولون من وزارة السلام والتعمير يرافقهم ممثلون من البعثة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وخلال الزيارة ، أعربت مجموعة من أفراد الجيش الماوي غير المستوفين للشروط عن استيائها الشديد من عملية التسريح المقترحة.

١٧ – وعَقِب تعهدات متكررة من جانب الحكومة والزعماء الماويين لتحريك العملية إلى الأمام، والعديد من المشاورات الهادئة، عَيَّنت الأحزاب لجنة توجيهية برئاسة وزير السلام والتعمير، راكام شيمجونغ، فضلا عن إنشاء لجنة فنية على مستوى العمل للإشراف على هذه العملية. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، أعيد بدء العملية بموقع التجميع الرئيسي رقم ٢ في مقاطعة سيندهولي في مراسم تميزت بروح التعاون المتجدد، حيث وُجهت رسائل دعم للعملية من قبل قيادة الجيش الماوي، والوزير، والأمم المتحدة. وتبعت ذلك جلسات إحاطة وجلسات تشاور مع أفراد الجيش الماوي غير المستوفين للشروط بموقع التجميع الرئيسي رقم ٢ والمواقع الثلاثة التابعة له. ويزمع إجراء جلسات إحاطة مماثلة بمواقع التجميع المتبقية في غضون الأسابيع المقبلة.

١٨ – وبالإضافة إلى قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، أُدرج الحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي خمس مرات ضمن مرفقات تقرير الأمين العام السنوي عن الأطفال والتزاع المسلح، التي تبين أسماء الأطراف التي تقوم بتجنيد الأطفال أو استخدامهم في حالات التزاع المسلح. وهناك عدة معايير لرفع الاسم من القوائم الواردة في التقرير، ومنها العمل المشترك بين الحكومة والحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي على وضع الصيغة النهائية لخطة عمل ''ملموسة'' و ''ذات إطار زمني مُحدد'' لتسريح ٢ ٩٧٣ شخص قاصر من معسكرات الجيش الماوي، وتنفيذ تلك الخطة. ويجب أن يتم ذلك في تعاون وثيق مع الأمم المتحدة. وقد واصلت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح الضغط على الحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي والحكومة من أجل الوفاء بالالتزام الذي طال أمده بتسريح القُصَّر من الخدمة.

دال – التحديات الأخرى التي تؤثر على عملية السلام

١٩ – يظل الأمن العام مصدرا لقلق خطير، ولا سيما في منطقة تاراي، حيث لا يزال العديد من الجماعات المسلحة تعمل في جو من الإفلات من العقاب، وكذلك في بعض المقاطعات الجبلية الواقعة في المنطقة الشرقية وفي أواسط المنطقة الغربية من البلد. وعقدت الحكومة، ممثلة في وزير السلام والإعمار، جولتين من المحادثات مع خمس من الجماعات المسلحة بمنطقة تاراي في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر. وانتهت المحادثات بشكل غير حاسم، لذا تقرر إجراء جولة جديدة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر.

٢٠ – ووافق مجلس الوزراء في ٢٦ تموز/يوليه على الخطة الأمنية الوطنية الخاصة الرامية إلى تحسين حالة القانون والنظام، ولا سيما في منطقة تاراي والتلال الشرقية. وبدأت الشرطة النيبالية وقوات الشرطة المسلحة تنفيذ الخطة، وادعت الحكومة حدوث انخفاض في الجرائم العنيفة. ولكن العديد من قادة المادهيشي انتقدوا الخطة، التي لم تعلن على الجمهور، وزعموا بأنه يجري استخدام أساليب خارج نطاق القضاء. واقترحت الحكومة أيضا تجنيد ما يصل إلى ١١ ٠٠٠ فرد إضافي في الشرطة النيبالية و ٥ ٠٠٠ فرد في قوات الشرطة المسلحة، لزيادة عدد قوام القوتين إلى ٦٧ ٠٠٠ فرد و ٣٠ ٠٠٠ فرد على التوالي.

٢١ – وظل العديد من المجموعات العرقية، وبعض المنضويين تحت الحزب الماوي، فضلا عن بعض منظمات ذات هوية جديدة ومنظمات تقوم على أساس عرقي، تعرب عن احتجاجاتها للضغط على الحكومة من أجل تنفيذ الاتفاقات السابقة، ولممارسة الضغط من أجل نظام اتحادي تقسم ولاياته على أساس عرقي. وكان بعض تلك المنظمات، بما في ذلك ثارو وليمبو، يستخدم خطابات عنيفة اللهجة بدرجة متزايدة، كما أن الجماعات المتشددة المرتبطة بها زادت، بحسب المعلومات الواردة، عمليات تجنيد الشباب.

ثالثا – مركز بعثة الأمم المتحدة في نيبال

٢٢ – بلغ عدد الموظفين الملحقين بالبعثة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، ٢٦١ موظفاً من أصل ٢٧٨ من الموظفين المأذون بهم. وتشكل النساء ٣٠ في المائة من الموظفين المدنيين البالغ عددهم ١٩١ موظفا. وتبلغ نسبتهن ٤٢ في المائة من الموظفين الفنيين البالغ عددهم ٥٢ موظفا، و٢٦ في المائة من الموظفين الإداريين البالغ عددهم ١٣٩ موظفا. وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، كانت هناك ثلاث نساء ضمن مراقبي الأسلحة العاملين في البعثة، البالغ عددهم ٧٠ مراقبا، إذ أن التمثيل الجنساني في هذا المجال يتوقف على المرشحين الذين تعيّنهم الدول الأعضاء. وأسفرت الجهود التي بذلتها البعثة لتعيين موظفين وطنيين من الأوساط

المهمشة تقليديا عن نتائج إيجابية: ٥٠ في المائة من الموظفين الوطنيين البالغ عددهم ١٢٣ موظفا هم من الفئات المهمشة تقليديا، و ٣٠ في المائة منهم هن من النساء.

رابعا – أنشطة بعثة الأمم المتحدة في نيبال

ألف – رصد الأسلحة

٢٣ – واصل مكتب رصد الأسلحة رصد امتثال الجيش النيبالي والجيش الماوي للاتفاق المتعلق برصد إدارة الأسلحة والجيشين. وما زال مراقبو الأسلحة يرصدون على مدار الساعة موقع تخزين أسلحة الجيش النيبالي وأماكن تخزين الأسلحة في مواقع التجميع الأساسية السبعة للجيش الماوي. ويزور المراقبون مواقع التجميع الفرعية انطلاقا من المواقع الرئيسية. وهناك عمليات أخرى تجريها أفرقة متنقلة من مقر مكتب رصد الأسلحة في كاتمندو.

٢٤ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت البعثة استعراضا للترتيبات التي اتخذتها في مجال رصد الأسلحة، وأكدت ضرورة أن يؤكد الجيش النيبالي والجيش الماوي عدد أفراد كل منهما، وزيادة تعاونهما مع البعثة في مجال الإخطار بتحركات القوات. وعلاوة على ذلك، أوصت البعثة بأن الثقة في نظام الرصد الحالي يمكن أن تعزز بإجراء أنشطة مشتركة بين الجيش النيبالي والجيش الماوي بشأن المسائل الإنسانية وإجراءات مكافحة الألغام.

٢٥ – وواصلت اللجنة المشتركة لتنسيق الرصد، التي ترصد مدى الامتثال للاتفاق المتعلق برصد إدارة الأسلحة والجيشين، عقد اجتماعاتها برئاسة رئيس مراقبي الأسلحة التابع للبعثة، وواصل الضابطان الرفيعا الرتبة اللذان يمثلان الجيش النيبالي والجيش الماوي تعاونهما الوثيق في مجال صنع القرارات وتبادل المعلومات واتخاذ تدابير لبناء الثقة وحل الخلافات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت اللجنة خمس جلسات ونظرت في خمسة انتهاكات مزعومة للاتفاق، وثبت بالأدلة أن أحدها كان انتهاكا فعليا.

٢٦ – وخلال الفترة التي تصل إلى ثلاث سنوات تقريبا لتنفيذ الاتفاق المتعلق برصد إدارة الأسلحة والجيشين، تقيّد الجيش الماوي والجيش النيبالي على نحو عام بحصر قواتهما في المعسكرات والثكنات، على الترتيب، وتخزين العدد المتفق عليه من الأسلحة. وفي حادثة وقعت في آب/أغسطس وشكلت انتهاكا خطرا للاتفاق من جانب الجيش الماوي، اعتقلت الشرطة ١٩ شخصا، كان بعضهم يرتدي الزي الرسمي ويحمل أسلحة، وذلك عند مركز تفتيش يقع على الطريق الرئيسي بين الشرق والغرب في مقاطعة كابيلفاستو. وانتهت الحادثة بسلام إثر تدخل البعثة وتعاون الأطراف. واصطحب مراقبو الأسلحة التابعون للبعثة، إلى جانب الشرطة النيبالية، أفراد الجيش الماوي مرة أخرى إلى مواقع تجميعهم.

٢٧ - وبطلب من وزارة السلام والتعمير، شهد مراقبو الأسلحة التابعون للبعثة دفع المرتبات عن آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر لمن يستحقونها من أفراد الجيش الماوي في مواقع التجميع.

٢٨ - وكان الرصد الخفيف للأسلحة والجيوش الذي تضطلع به البعثة ترتيبا يهدف إلى رصد إبقاء مؤقتا في أماكن تجميعهم خلال فترة انتخابات الجمعية التأسيسية و لم يكن لفترة طويلة.

باء - حماية الأطفال

٢٩ - واصلت وحدة حماية الطفل المساهمة في الإعداد لتسريح وإعادة تأهيل أفراد من الجيش الماوي يبلغ عددهم ٢ ٩٧٣ فردا تبين عدم استيفائهم لشروط الالتحاق بالجيش بوصفهم أحداثاً ولكنهم بقوا في مواقع التجميع. وتعمل البعثة أيضاً بشكل وثيق مع اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على اتخاذ عدد من تدابير إعادة التأهيل المعدة للأشخاص الذين تبين عدم استيفائهم للشروط.

٣٠ - وواصلت الوحدة العمل مع فرقة عمل نيبال المعنية بآلية الرصد والإبلاغ التي يشارك في رئاستها كل من اليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من أجل التنفيذ الفعال لآلية الرصد والإبلاغ المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥). وفي ضوء الوضع المتردي للقانون والنظام في تاراي، أجرى الفريق العامل الكائن مقره في نيبال، المعني بالأطفال المتضررين من النزاع تقييما للمسائل المتعلقة بحماية الأطفال في تسع مقاطعات واقعة في تاراي وأنجزه في آب/أغسطس. وخلص الفريق إلى أن العنف والفوضى المستمرين في تاراي يؤثران بشكل سلبي على تعليم الأطفال ويساهمان في زيادة معدل التوقف عن الدراسة في المدارس. وتبيّن أيضا أن بعض الأطفال يعملون سعاة لصالح الجماعات المسلحة في تاراي ويشاركون في عمليات التهريب عبر الحدود. فالتهديدات والضرورة الاقتصادية عاملان رئيسيان يساهمان في انخراط الأطفال في الجماعات المسلحة.

جيم - الشؤون السياسية

٣١ - واصل مكتب الشؤون السياسية رصد وتحليل الحالة السياسية في البلد، عن طريق جملة أمور منها إجراء زيارات ميدانية للمناطق، وواصل تقديم المساعدة لقيادة البعثة في دعم عملية السلام. وواصل موظفو الشؤون السياسية عقد اجتماعات منتظمة مع الجهات المعنية التي شملت المسؤولين الحكوميين وممثلي الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني فضلا عن الجهات الدولية الفاعلة. وجرى رصد أنشطة جماعات المقاتلين الصغيرة، المسلحة منها وغير

المسلحة، وقدرتها على تعطيل عملية السلام، كما رُصدت النواحي الديناميكية فيما بين الأحزاب السياسية والدور المتطور الذي تؤديه في عملية السلام الفئات المهمشة تقليدياً. وواصل المكتب تقييم مدى تنفيذ اتفاق السلام الشامل، فضلاً عن الاتفاقات الأخرى ذات الصلة، ورصَدَ إجراءات الجمعية التأسيسية وأعمال اللجان فيما يخص الإعداد للدستور الجديد.

دال – الإعلام

٣٢ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت وسائط الإعلام نقاشا موسعا بشأن دور البعثة في رصد الأسلحة وذلك في ضوء حادثة كابيلفاستو (انظر الفقرة ٢٦). وأصدرت البعثة بيانا صحفيا يتضمن تفاصيل الحادثة، تلاه بيان يوضح نطاق مسؤوليتها في مجال الرصد، وهي تحديد مدى الامتثال للاتفاق المتعلق برصد الأسلحة والجيشين لا أداء دور يتعلق بالتنفيذ أو المراقبة.

هاء – السلامة والأمن

٣٣ – ظلت الحالة الأمنية مستقرة عموما، مع استثناء ملحوظ فيما يخص تاراي. وتواصلت في جميع أنحاء البلد، وخصوصا في تاراي، الإضرابات والاحتجاجات التي نفذتها جماعات مختلفة، ولا سيما تلك التي تطالب بتعويضات لضحايا حوادث السيارات. ومع ذلك لم يُنكر حق موظفي الأمم المتحدة في حرية التنقل، ويرجع ذلك جزئيا إلى أن قوات الأمن حدّت من قدرة المتظاهرين على عرقلة الطرق. ولم تقع خلال الفترة المشمولة بالتقرير تهديدات مباشرة ضد موظفي الأمم المتحدة.

٣٤ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل قسم السلامة والأمن التابع للبعثة التنسيق الوثيق مع إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن.

خامسا – حقوق الإنسان

٣٥ – يعرقل غياب المساءلة في العديد من المناطق عملية الانتقال السياسي في نيبال، ولا سيما فيما يتعلق بانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي ارتكبت خلال النزاع الذي انتهى في عام ٢٠٠٦ ومنذ بدايته. وما زال يتعين على الحكومة أن تتابع بشكل فعال وعودها بضمان فرض المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها أفراد الجيش النيبالي خلال النزاع. وبالمثل، لم يتخذ الحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي سوى خطوات محدودة لمعالجة الحالات التي ارتكب فيها كوادره أعمال عنف

خطرة خلال النزاع وبعده. وفي القضية الصارخة التي تخص ماينا سونوار، وهي فتاة في الخامسة عشرة من العمر تعرضت للتعذيب والقتل على أيدي أفراد من الجيش، أصدرت المحكمة المحلية في كافري قرارا هاما في ١٣ أيلول/سبتمبر دعت فيه الجيش النيبالي إلى تعليق مهام الضابط الوحيد المتبقي في الخدمة والمتهم في هذه القضية، وإلى تزويد المحكمة بإفادات الشهود المقدمة أمام المحكمة العسكرية التابعة للجيش النيبالي. وأمرت المحكمة أيضا المدعي العام المحلي بجلب المدعى عليهم والشهود. وينبغي للجيش النيبالي الامتثال إلى أمر المحكمة على وجه الاستعجال.

٣٦ - ورشح الجيش، لأغراض تمديد الخدمة والترقية والترشيح لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام/ بعضا من كبار القادة العسكريين الذين كانوا جزءا من التسلسل القيادي خلال الفترة التي تعرض فيها معتقلون للتعذيب واختفوا من ثكنة مهاراجغونج التابعة للجيش في كاتماندو. وعلقت الحكومة مؤقتا ترقية لواء في انتظار استعراض مسؤوليته.

٣٧ - وأحرز تقدم بطيء في إنشاء مؤسسات انتقالية لتحقيق العدالة رغم إجراء الحكومة بعض المشاورات مع المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني، وكذلك مع ضحايا النزاع، بشأن الإطار القانوني المقترح لإنشاء لجنة تحقيق في حالات الاختفاء ولجنة لتقصي الحقائق والمصالحة. وبدعم من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أوشكت وزارة السلام والتعمير على الانتهاء من عقد مجموعة من المشاورات العامة بشأن مشروع القانون الذي سيشكل لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة، وأعدت مسودة نهائية لمشروع قانون يجرّم حالات الاختفاء القسري ويأذن بإنشاء لجنة للتحقيق في حالات الاختفاء. ورغم أن مشروعي القانون في شكلهما الحالي لا يتمشيان تماما مع المعايير الدولية، فقد وعدت الحكومة بإجراء تنقيحات إضافية عليهما. وبحلول ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، لم يُرسل أي من مشروعي القانون إلى المجلس التشريعي - البرلمان.

٣٨ - ولا تزال المسائل المتصلة بالأمن العام، بما في ذلك فشل الحكومة في الحد من أنشطة العنف التي تزاولها الجماعات المسلحة، والجماعات الداعية للحكم الذاتي العرقي، وأجنحة الشبيبة التابعة للأحزاب السياسية، هي السبب الأكبر لعدم الاستقرار في المناطق الريفية. وما زال الوقت مبكرا جدا لتقييم أثر الخطة الأمنية الخاصة الجديدة على حقوق الإنسان. ورغم أن هناك حاجة ماسة إلى الجهود التي تبذلها الحكومة لتحسين الوضع الأمني العام في منطقة تاراي على وجه الخصوص، فقد أعربت منظمات حقوق الإنسان، بما في ذلك مكتب مفوضية حقوق الإنسان في نيبال، عن قلقها إزاء عدد الأفراد الذين قتلوا في مواجهات مع قوات الأمن، وإزاء مزاعم ذات مصداقية تشير إلى تورط أفراد من الشرطة في عمليات قتل

دون محاكمة. وعبّر مكتب مفوضية حقوق الإنسان في نيبال عن قلقه من هذه المسألة على نحو مباشر أمام قيادة شرطة نيبال والمسؤولين الحكوميين.

٣٩ - وواصلت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مواجهة عدد من التحديات. ولم يتحسن مستوى تنفيذ الحكومة لتوصيات اللجنة، مع أن اللجنة رحبت بموقف رئيس الوزراء الذي التزم شفويا بإصدار تعليماته للمسؤولين الحكوميين كي يفعلوا ذلك. وأعربت اللجنة أيضا عن قلقها إزاء جوانب الضعف في مشروع القانون الذي يحكم أنشطتها.

٤٠ - وفي أيلول/سبتمبر، رفعت الحكومة العدد الرسمي للأشخاص الذين قتلوا خلال التمرد الماوي الذي استمر عقدا من الزمن (١٩٩٦-٢٠٠٦) بأكثر من ٠٠٠ ٣ شخص ليصل إلى ٢٧٨ ١٦ قتيلا، تمشيا مع النتائج المؤقتة التي توصلت إليها فرقة العمل تقوم منذ نهاية التراع بالتحقيق في عدد الخسائر البشرية وتسجيلها.

سادسا - دعم البعثة

٤١ - واصل عنصر الدعم التابع للبعثة توفير الدعم لأنشطتها على نحو فعال في جميع أنحاء منطقة البعثة، مع إعطاء الأولوية لمواقع التجميع الرئيسية السبعة للجيش الماوي. ويتطلب الوجود المستمر لمراقبي الأسلحة في مواقع التجميع وقيامهم بالدوريات المتنقلة نشر أفراد البعثة على نطاق واسع. وبالتالي، تظل هناك حاجة لموارد الاتصالات والنقل الجوي لتوفير ما تقتضيه الضرورة من دعم لوجستي وقنوات رابطة أمنية وطبية بين كاتمندو والمواقع النائية التي نُشر فيها مراقبو الأسلحة. ويسهل العتاد الجوي الوحيد الذي تملكه البعثة، وهو طائرة هيلكوبتر من طراز إم آي - ٨، التنقلات بين كاتمندو ومواقع التجميع، ويستخدم لإجراء مهام ميدانية أخرى.

٤٢ - وعقب تقليص حجم البعثة خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٩، واصل عنصر الدعم التابع للبعثة تخفيض الموارد المادية المخصصة للبعثة.

سابعا - تنسيق فريق الأمم المتحدة القطري

٤٣ - لا يزال المناخ صعبا فيما يتعلق بالتعاون في مجال التنمية لأن الجهود الرامية إلى تجاوز الخلافات وبناء الثقة داخل الأحزاب السياسية وفيما بينها لا تزال تشغل القادة السياسيين على حساب التنمية. ولا تزال جهود التنمية في المناطق الريفية معرقلة بسبب انعدام الأمن، وعدم اليقين من أن البرلمان سيوافق على ميزانية ٢٠١٠/٢٠٠٩، والافتقار إلى حكومة محلية،

ولأن لجان السلام المحلية لم تصبح بعد جاهزة للعمل على نطاق واسع. وعلى الرغم من هذه التحديات، أطلق فريق الأمم المتحدة القطري عددا من مبادرات السلام والتنمية الجديدة.

٤٤ - وفي ١٧ آب/أغسطس، أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التقرير الأخير المتعلق بالتنمية البشرية الوطنية في نيبال لعام ٢٠٠٩. وفضلا عن استكمال البيانات المتعلقة بالتنمية البشرية مصنفة حسب عوامل تشمل الطبقة والمنطقة ونوع الجنس، يحلل التقرير برنامج تحول الدولة، ويستطلع سبل تحقيق تقدم في مجال التنمية البشرية نتيجة لعملية السلام. وأطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا خلال الفترة المشمولة بالتقرير برنامجا مدته خمس سنوات بعنوان استعادة سبل المعيشة من أجل السلام، وهو يستهدف ٣٠٠ ٠٠٠ أسرة معيشية في مقاطعات تاراي الثلاث. وسيدعم المشروع التماسك الاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة في المجتمعات المتضررة من النزاع.

٤٥ - ودفع صندوق الأمم المتحدة للسلام في نيبال مبلغا إضافيا قدره ٢,١ مليون دولار لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل التحضير لتسريح موظفي الجيش الماوي غير المستوفين للشروط وإعادة تأهيلهم. ودفع الصندوق أيضا مليوني دولار لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من أجل الشروع في برنامج انتقالي لتحقيق العدالة سيدعم لجنة تقصي الحقائق والمصالحة ولجنة التحقيق في حالات الاختفاء. وسوف تعطي جولة التطبيق المقبلة الأولوية لجملة أمور منها البرامج التي تطبق أحكام قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) بشأن المرأة والسلام والأمن و ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة.

٤٦ - وما زال انعدام الأمن الغذائي يهيمن على الشواغل الإنسانية. وأدى الجفاف المقترن بارتفاع أسعار المواد الغذائية في نيبال إلى زيادة عدد الأشخاص الذين يفتقرون إلى الأمن الغذائي إلى ٣,٤ مليون شخص. وتقدر الحكومة أن كمية النقص في الحبوب ستبلغ ٤٠٠ ٠٠٠ طن في عام ٢٠٠٩. وقد ارتفعت تكلفة الأغذية الأساسية في نيبال الآن إلى نفس المستوى الذي كانت عليه في ذروة أزمة الغذاء العالمية في آب/أغسطس ٢٠٠٨، ويتوقع أن تواصل ارتفاعها. وأضاف برنامج الأغذية العالمي ٧٠٠ ٠٠٠ شخص آخر إلى قائمة المستفيدين، ليصل بذلك عدد الأشخاص الذين يتلقون مساعدات غذائية إلى أكثر من مليوني شخص. وبحلول ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، أدت الانهيالات الأرضية والفيضانات إلى الإضرار بأكثر من ١٦ ٠٠٠ عائلة وتسببت في موت ١٤٣ شخصا.

٤٧ - وبرزت خلال الفترة المشمولة بالتقرير شواغل تتعلق بالحق في الصحة والغذاء. وعانى السكان في المناطق الغربية الوسطى والقصوى جراء النقص في الغذاء والمياه وغير ذلك من

الضروريات الأساسية، بما فيها الخدمات الصحية. وأدى تفشي الإسهال في تلك المناطق بدءا من مطلع أيار/مايو إلى موت ٣٠٠ شخص بحلول نهاية آب/أغسطس. وقد أبلغ عن وفاة ١٤١ شخصا في مقاطعة جاجاركوت التي تعرضت إلى القدر الأكبر من الأضرار. وفي أيلول/سبتمبر، تمت السيطرة على تفشي الإسهال بفضل الإجراءات الحكومية التي دعمتها منظمة الصحة العالمية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة. وتواصل منظمة الصحة العالمية مراقبة الوضع عن كثب.

٤٨ - وفي ٩ أيلول/سبتمبر، أعلن رئيس وزراء نيبال عن شن حملة وطنية مدتها سنة لإنهاء العنف الجنساني، وأعلن عام ٢٠١٠ بوصفه عام مكافحة العنف ضد المرأة. ودعم هذه الخطوة صندوق الأمم المتحدة للسكان ووزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وسيبدأ صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف ومنظمة العمل الدولية في تدريب الفتيات المتضررات من النزاع على مسائل تعميم مراعاة المنظور الجنساني والعنف القائم على الجنس، فضلا عن دعم ذوات المهارات المهنية في الحصول على عمل.

٤٩ - وواصل فريق الأمم المتحدة المعني بمكافحة الألغام في نيبال، الذي يضم دائرة الأمم المتحدة لإجراءات مكافحة الألغام واليونيسيف، بذل الجهود للحد من التهديد الذي تشكله الألغام والأجهزة المتفجرة المرتجلة وغير ذلك من المتفجرات التي خلفتها الحرب، ولتطوير قدرات الجيش النيبالي على الوفاء بالتزاماته في مجال إزالة الألغام ضمن إطار اتفاق السلام الشامل. وقد جرى تطهير ١٧ حقل ألغام من أصل ٥٣ حقل بحلول ١٦ تشرين الأول/أكتوبر. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم فريق الأمم المتحدة المعني بمكافحة الألغام التدريب الفني والإداري لأفراد الجيش النيبالي, وواصل الفريق أيضا دعم الجيش الماوي في إزالة بقية العناصر المتفجرة المخزنة في مواقع التجميع الرئيسية. ونفذت عمليات هدم في ست مواقع من مواقع التجميع الرئيسية السبعة وجرى تدمير ٢٠٨ ٢٨ عناصر متفجرة.

٥٠ - وتزمع وزارة السلام والتعمير إنشاء مكتب لإجراءات مكافحة الألغام بحلول كانون الأول/ديسمبر سيكون مسؤولا عن استراتيجية التصدي الحكومية بشأن الأجهزة المتفجرة المرتجلة، ويناقش فريق الأمم المتحدة المعني بمكافحة الألغام مع الوزارة مسألة تقديم الدعم للمكتب. واجتمع الفريق أيضا مع الجيش النيبالي وقوات الشرطة المسلحة بخصوص تقديم الدعم لإزالة الأجهزة المتفجرة المرتجلة ووضع استراتيجية وطنية للتصدي للأجهزة المرتجلة المتفجرة بتوجيه من مكتب إجراءات مكافحة الألغام.

ثامنا – ملاحظات

٥١ – لا يزال يتعين تنفيذ الالتزامات الأساسية في عملية السلام في نيبال، وهذا أمر يبعث على القلق الشديد. فاستمرار انعدام الثقة بين الأطراف، وانغماس هذه الأطراف في المسائل السياسية اليومية، والقضايا الداخلية للأحزاب، تضعف حاليا قدراتها على إجراء مفاوضات تتحلى بالمرونة. وفي الآونة الأخيرة ، التقت الأحزاب الرئيسية الثلاثة معا في فرقة عمل غير رسمية وبدأت مناقشة المسائل الخلافية المتصلة بعملية السلام وبالدستور. وعلى الرغم من أن المشاورات ما زالت مستمرة على أساس مخصص على كافة المستويات، فلا تزال وجهة نظري هي أن وجود آلية ذات طابع رسمي أكبر لدعم هذه التفاعلات بين كبار القادة من شأنه أن يعود بالفائدة على عملية السلام.

٥٢ – يتمثل أهم إنجاز لعملية السلام حتى الآن في انتخاب جمعية تأسيسية تمثيلية. ومهمتها الرئيسية، وهي مهمة يمكن القول أنها أكبر تحد يواجهه البلد، هي وضع مشروع لدستور جديد، لإصداره بحلول ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠. وفي حين لم تناقش الجمعية التأسيسية سوى ما يزيد قليلا عن نصف الورقات المفاهيمية الموضوعية، جرى تنقيح الجدول الزمني بمجمله للمرة السادسة. ولم يشارك كبار زعماء الأحزاب الرئيسية عموما في مناقشات الجمعية التأسيسية. وإني أحث الأطراف على تكريس مزيد من الجهد من خلال عملية الجمعية التأسيسية ومنتديات أخرى لمعالجة المسائل التي حددت بأنها الأسباب الكامنة وراء النزاع على المدى الطويل، ومنها المسائل المتصلة بإعادة هيكلة الدولة وإصلاح الأراضي وغيرها من التحديات الاقتصادية والاجتماعية. وحتى الآن، لم يتحقق سوى اليسير في وضع استراتيجيات متفق عليها، لتحقيق تقدم في هذه المسائل الحيوية.

٥٣ – إن المبادرة الأخيرة المتمثلة في البدء مجددا بعملية تسريح أفراد الجيش الماوي غير المستوفين لشروط الخدمة في الجيش، ومشاركة الحكومة والماويين على حد سواء في هذه العملية، جديرة بأن تساعد في إنجاح عملية السلام، بعد أشهر من التخبط. ولا تزال الثقة بنجاح هذه المبادرة أمرا سابقا لأوانه. فمن الأمور البالغة الأهمية إذن أن تواصل الحكومة، والحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي، والجيش الماوي التعاون فيما بينها وتنفيذ هذا الالتزام الذي طال أمده في أقرب وقت ممكن.

٥٤ – وقد أكد رئيس الوزراء والرئيس الجديد لأركان الجيش التزامهما بإضفاء الطابع الديمقراطي على جيش نيبال. وفي ضوء الحاجة إلى إعادة الجيش إلى حجم مناسب، ونظرا للنمو الكبير المتوقع في قوات الأمن الأخرى، فقد أضحى الوقت ملائما لوضع استراتيجية شاملة لهذا القطاع. وإنني أشجع الحكومة على مواصلة إبداء الاحترام الذي أظهرته خلال

هذه الفترة لأحكام اتفاق السلام الشامل فيما يتعلق بالقيود المفروضة على التجنيد وعلى شراء المعدات العسكرية الفتاكة.

٥٥ - ظلت الانتهاكات الجسيمة للاتفاق المتعلق برصد إدارة الأسلحة والجيشين عند الحد الأدنى خلال السنوات الثلاث الماضية، وقد قامت الجهات الفاعلة من مختلف ألوان الطيف السياسي والمجتمع المدني بإبلاغ ممثلتي إقرارها بما تقدمه البعثة من دعم في هذا الصدد. غير أن الإبقاء على الترتيبات الحالية للرصد لفترة طويلة، وهي ترتيبات كان الغرض منها أن تكون لفترة مبكرة من عملية السلام، أمر ينطوي على مخاطر كبيرة. فالرصد المحدود الذي تقوم به البعثة لا يمكن أن يكون بديلا لإجراءات عاجلة يلزم اتخاذها لإدماج أفراد الجيش الماوي وإعادة تأهيلهم، وإضفاء الطابع الديمقراطي على الجيش النيبالي، على النحو المتوخى في الاتفاقات. وإنني أدعو جميع الأطراف إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مستقبل أفراد الجيش الماوي، إذ يشكل هذا أحد الأركان الأساسية لعملية السلام. وقد قام رئيس وزراء نيبال بإبلاغ الأمم المتحدة عزمه العمل بشكل عاجل مع جميع الأطراف لاستكمال عملية إعادة التأهيل والإدماج مع أدنى حد من التأخير. فالعملية مشروع كبير، ومن الأمور الأساسية أن تمضي جميع الأطراف قدما بتخطيط متأن وبقدر كاف من الوضوح من حيث الجوهر والعمل. وستظل البعثة على استعداد لتقديم المساعدة، حسب الحاجة.

٥٦ - وتشكل إعادة تشكيل اللجنة الخاصة واستئناف العمل في اللجنة الفنية خطوتين إيجابيتين في هذا الصدد. وإني آمل أن يمضي عملهما قدما مع وجود التزام كامل من جانب جميع الأطراف. وتواصل البعثة العمل عن كثب مع اللجنة الفنية وستكون مستعدة لتقديم المساعدة حالما تفرغ لجنة المشاريع من صياغة خطة البدء في عملية الإدماج وإعادة التأهيل.

٥٧ - إن نيبال ماضية على طريق تحول سياسي واجتماعي كبير. ويبقى تشكيل حكومة وحدة وطنية أمرا مستصوبا من أجل إصدار دستور جديد للبلد في الوقت المناسب، ولإنجاح عملية إعادة تأهيل أفراد الجيش الماوي وإدماجهم. وفي الوقت نفسه، فإن إجراء استعراض شامل لتنفيذ اتفاق السلام الشامل، وهو ما لم يحدث منذ التوقيع على الاتفاق في عام ٢٠٠٦، يمكن أن يساعد في استعادة الثقة المتبادلة بين الأطراف وفي تنشيط عملية السلام. وينبغي للأطراف أن تضع خارطة طريق واضحة من الإجراءات ذات الأولوية المطلوبة لتحقيق تطلعات الشعب النيبالي في جني مكاسب الديمقراطية والتحول الاجتماعي.

٥٨ - ظلت الجهات المعنية بعملية السلام تعرب على الدوام عن رأيها بأن دور البعثة في نيبال في عملية السلام التي تحركها دوافع وطنية لا يزال من الأهمية بمكان. وكما هو مبين أعلاه، فقد اتخذت خطوات إيجابية أولية لتعزيز إدماج العاملين في الجيش الماوي وتأهيلهم،

وتسريح أولئك الذين استبعدهم عملية التحقق لعام ٢٠٠٧ لعدم استيفائهم شروط الخدمة في الجيش. غير أن تلك الخطوات هي بالأحرى مؤقتة، ولا يمكن، على وجه اليقين، أن تعتبر كافية لتهيئة الظروف لإكمال أنشطة البعثة قبل نهاية ولايتها الحالية، بما في ذلك تنفيذ الالتزامات التي قطعت في الرسالة الموجهة من حكومة نيبال المؤرخة ٧ تموز/يوليه (S/2009/360، المرفق). وهذا يؤكد المهام الكبيرة التي تنتظر الأحزاب النيبالية في فترة الشهرين ونصف الشهر المقبلة. إن البعثة والأمم المتحدة بكاملها، على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة لهذه الأحزاب للوفاء بالتزاماتها من أجل عملية السلام.

٥٩ - وأود أن أعرب عن تقديري لأعضاء مجلس الأمن والدول الأعضاء الأخرى على ما يقدمونه من دعم متواصل لنيبال ، ولما يبذل في الأمم المتحدة من عمل لدعم عملية السلام. وأود أيضا أن أشكر ممثلتي، كارين لاندغرين، وموظفيها، فضلا عن المنظمات الشريكة في نيبال، لما يبذلونه من جهود متفانية في هذا الصدد.